مستقبل مصر الزراعى بعد الحرب

كان « مستقبل مصر الزراعى بعد الحرب » موضوعاً لمحاضرة تفضل بإلقائها فى الجامعة الأمريكية مساء يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤ حضرة صاحب العزة حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة ورئيس الوفد المصرى فى مؤتمر التغذية والزراعة الدولى الذى دعت إلى عقده إلى هوت سبرنجس بأمريكا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر مايو عام ١٩٤٣ وهو موضوع على أعظم جانب من الأهمية لأنه يتعلق بمستقبل الزراعة التى ما زالت منذ أقدم العصور حجر الأساس فى كيان مصر الاقتصادى .

على أن عارضاً مع الأسف الشديد طرأ على صحة عزته يوم المحاضرة اضطره إلى استعراض الكثير من عناصر الموضوع فى إيجاز . فرأينا أن نرجع إلى عزته لاستقصاء ما لم يتسع المقام لتفصيله فى المحاضرة وعلى الأخص ما يتعلق بتنظيم سياسة الإنتاج الزراعى فى بلادنا بعد انتهاء الحرب الحالية . وقد تفضل عزته بإجابة طلبنا وشرح هذا الموضوع على النحو الآتى :

كان موضوع المحاضرة مشتملا على نقطتين أساسيتين وهما :

أولا — بحوث وقرارات مؤتمر التغذية والزراعة الدولى الذى عقد فى مدينة هوت سبرنجس بأمريكا بدعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى مايو عام ١٩٤٣ ولبى دعوتها ممثلو أربع وأربعين أمة تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم .

حديث لحضرة صاحب العزة حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة

ثانياً — سياسة مصر الزراعية بعد انتهاء الحرب فى ضوء بحوث وقرارات المؤتمر المذكور .

بحوث وقرارات المؤتمر

حسبى الآن أن أقول بأن بحوث وقرارات مؤتمر التغذية والزراعة الدولى أسفرت عن برنامج عملى لحل كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى طالما كانت منذ القدم العوامل الحقيقية لقيام الحروب والقلاقل فى مختلف أنحاء العالم . وكانت الأهداف البارزة لأعمال هـذا المؤتمر دراسة الإنتاج الزراعى وتكييفه بما يعود بالفائدة على الشعوب المنتجة والعالم أجمع كما كانت الروح التى سادت المؤتمر روحاً عاليـة سمت على كافة الاعتبارات والفوارق الجنسية والدينية التى كانت ولا تزال البشرية تعانى من آثارها الضارة بل المهلكة . وقد عبر الرئيس روزفلت عن هـذا التطور العظيم فى تفكير زعماء الأمم وقادتها فى خطابه لأعضاء المؤتمر فى جلسته الختامية بقوله « ليس بين الأمم المتحدة دول فى أفق لا تصل إليه غيرها وليس بينها شعوب تمتاز بالسيادة » وقال أيضاً « لقد نجحتم فى مؤتمركم ووصلتم إلى نتائج أكثر مما توقعناه وبرهنتم على أن الأمم المتحدة اتحدت فى شئون الحرب كما اتحدت فى الشئون العامة وتناولتم فى بحوثكم الزراعية وهى بين جميع جهود الإنسان تعد الدعامة الأولى وتناولتم الغذاء وهو بين جميع حاجات الإنسان يعد المطلب الأول » ولذلك فقد كان من أهم قرارات المؤتمر « أن هدف تحرير العالم من عوز الطعام بما يكفل لجميع الشعوب ما يلائمها ويوفر لها الصحة والقوة إنما هو هدف يمكن تحقيقه » . ولتحقيق ذلك يجب التوسع فى إنتاج الغذاء لجميع الشعوب .

ولما كان أول أسباب الجوع وسوء التغذية هو الفقر فإن التوسع فى إنتاج الأغـذية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع زيادة القوة الشرائية للأفراد حتى يتمكن الجميع من الحصول على غذاء ملائم يكسبهم مناعة ضد بعض الأمراض المستوطنة ويزيد من قدرتهم على الإنتاج .

ولا شك إن نجاح العالم فى تحقيق هـذه الأغراض الإنسانية السامية إنما يتوقف قبل كل شىء على تعاون جميع الأمم والحكومات فى هذا السبيل فى ظل الإخلاص والتعقل لبناء عالم جديد أفضل وأسعد حالا من هذا العالم .

سياسة مصر الزراعية بعد الحرب فى ضوء قرارات المؤتمر

أما عن تنظيم سياسة مصر الزراعية فى ضوء البحوث والقرارات التى انتهى إليها المؤتمر فأرى أن تسير وفقاً للاصول الآتية مع وضع البرامج التفصيلية التى تكفل تحقيق هذه الأغراض على الوجه الأكمل :

١ — **الاحتفاظ بخصب التربة** وذلك بإحكام وسائل الرى والصرف لكافة الأراضى الزراعيـة وأن تسير مشروعاتهما جنباً إلى جنب وأن يوضع تشريع يحتم على أصحاب الأراضى التى تزيد عن مساحة معينة عمـل المصارف اللازمة لأراضيهم وإيصالها بالمصارف العامة .

ولا تقل العناية بالتسميد الكيماوى والعضوى أهمية عن تنظيم وسائل الرى والصرف . ومن حسن الحظ إن بلادنا بعد الحرب تستطيع عند إتمام كهربة خزان أسوان استخدام هـذه القوة فى صناعات كثيرة أهمها صـناعة الأسمدة الكيماوية بنفقات بسـيطة لا يتجاوز معها ثمن المائة كيلو من سماد النترات ٤٠ — ٥٠ قرشاً .

ومن أهم العوامل التى تكفل المحافظة على مستوى الخصوبة زراعة الحاصلات البقولية التى تعوض الأرض بعض ما فقدته من عنصر الأزوت وفى نفس الوقت توفر الغذاء اللازم للانسان والحيوان .

٢ — **وقاية الحاصلات الزراعية والماشية من الآفات** : وذلك بتعميم تطبيق نتائج الأبحاث الزراعية فى هـذه الناحية . والتوسع فى صناعة المبيدات الحشرية والفطرية وتوفير الآلات اللازمة لاستعمالها على نطاق واسع يكفى حاجة جميع الزراع ويمكنهم من القضاء على تلك الآفات حال ظهورها .

أما الماشية فقد تقدمت الحكومة إلى البرلمان بمشروع التأمين الإجبارى عليها حتى يضمن الزارع استرداد ثمن ماشيته فى حالة وفاتها كما أن الوحدات البيطرية وهى جزء من المجموعات الزراعية التى صدر قانون بشأنها ففيها ضمان لعلاج الماشية ووقايتها من الأمراض مجاناً وهذا وذاك كفيل بتشجيع الزراع على التوسع فى تربية واقتناء الماشية والإفادة من لبنها ولحومها وسمادها العضوى .

٣ — **إيجاد عمل للفلاح فى جميع أوقات السنة** : لايخفى أن الأعمال الزراعية لا تستغرق من وقت الفلاح إلا ثلث أيام السنة . فلهذا ولأن الكسب من الزراعة لايفى بجميع النفقات اللازمة لمعيشة كريمة للفلاح وهى الآن هدف جميع الأمم فلا بد من إيجاد موارد جديدة تسد هذا النقص حيث توفر للفلاح العمل على مدار أيام السنة . ولا يتم ذلك إلا بنشر الصناعات الريفية الملائمة وأهمها الصناعات الزراعية المختلفة تبعاً لاختلاف مناطق الإنتاج مثل الصناعات اللبنية وصناعات الغزل والنسيج وهى فوق إيجاد عمل مستمر للفلاح تنظم استهلاك السلع المختلفة وبالتالى تحفظ أسعارها فى مستوى معقول .

ويتوقف نجاح الصناعات الزراعية على تنويع الحاصلات وعدم الاعتماد على محصول واحد لأن ذلك يؤدى إلى تعرض المنتجين للخسارة بسبب تقلب أسعار الحاصلات وتعرضها لفتك الآفات .

٤ — **زيادة غلة الفدان وزيادة الانتاج العام باستصلاح الأراضى البائرة** وذلك بالعمل على تعميم طرق الفلاحة المحسنة واستعمال المعدات والآلات الحديثة بما يتفق وظروفنا المحلية والاكثار من أصناف الحاصلات والحيوانات المحسنة . فأما تعميم طرق الفلاحة المحسنة فيمكن تحقيقه بوضع برنامج شامل لتطبيق نتائج البحوث والتجارب الزراعية فى شتى نواحيها . وفى مقدمة هذه البحوث موضوع تغذية الإنسان والحيوان وما يرتبط به من نواح اقتصادية وهو موضوع لم يلق إلى الآن الاهتمام الواجب به . ولكن يجب أن يتسع هذا البحث وأن تنشأ له معاهد خاصة أسوة بما هو متبع فى أمريكا .

واستصلاح الأراضى البائرة ضرورى لزيادة الإنتاج بما يتناسب وزيادة عدد السكان . ويجب الإسراع فى وضع برنامج عملى لتنفيذه على أساس إعطاء الأولوية فى الاستصلاح للأراضى الأقرب للعمران ولمشروعات الرى والصرف والأسرع إنتاجاً . ويرتبط بهذا الاستصلاح تنظيم هجرة الأهالى من المناطق المكتظة بالسكان إلى مناطق الاستصلاح على أن يكون لعوامل الترغيب فى هذه الهجرة المقام الأول بين العوامل الأخرى . ومهما بلغت نفقات الاستصلاح فيجب ألا يقف ذلك دون المضى فيه لأنه يؤدى إلى زيادة الإنتاج العام ونشر العمران وتحسين الحالة الصحية والمعيشية لسكان الريف وتشغيل كثير من الأيدى العاملة فضلا عما تفيده خزانة الدولة من ضريبة الأراضى المستصلحة .

ويجرنا موضوع استصلاح الأراضى البائرة وأثره فى زيادة الإنتاج إلى ضرورة تنظيم الملكية الزراعية . لأن الملكيات المتناهية فى الصغر لا تستثمر على الوجه الأكمل لصعوبة إدارتها واستغلالها زراعياً واقتصادياً . لذلك يجب وضع حد أدنى للملكية الزراعية لا يجوز تجزئته بالبيع أو الميراث . وفى الحالة الأخيرة تؤول الأرض لأرشد الورثة الذى يعوض بقيتهم مالياً عن نصيبهم فى الأرض . وقد يأتى يوم غير بعيد يدعو فيه الحال إلى وضع حد أعلى للملكية الزراعية حتى تتسع الأرض لمن يعيشون من الزراعة وفى نفس الوقت يؤدى هذا التحديد إلى تشجيع توظيف رءوس الأموال الفائضة فى أبواب الاستثمار الأخرى كالصناعة والتجارة . أما الملكيات الفردية الصغيرة المبعثرة فى عدة جهات فمن المصلحة العامة والخاصة وضع نظام لتسهيل تبادلها وجمعها فى جهة واحدة .

٥ — ومن الأمور المرتبطة كذلك برفع مستوى الإنتاج تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على أساس يضمن مصلحة الطرفين ويحفظ خصوبة الأرض وأن يكون للمستأجر حق الاستيلاء على قيمة التحسينات التى أدخلها على الأرض من المستأجر الذى يليه .

٦ — ولما كان للعامل الزراعى أثر كبير فى زيادة الإنتاج وجب علينا العناية بغذائه وصحته ليكون أقدر على العمل فيزيد إنتاجه وتقل نفقات هذا الإنتاج . ويحتاج الأمر إلى سن تشريع يلزم أصحاب الأراضى (إلى حد معين من الملكية) بزراعة نسبة معينة من أراضيهم بالخضر اللازمة لغذاء الفلاحين وتربية عدد من الماشية يكفى لإنتاج كفايتهم من الألبان واللحوم وبيعها لهم بأسعار يستطيعون دفعها . أى إن هذا يستلزم فى نفس الوقت أن يكون أجر العامل كافياً . وسيقابل هذه الزيادة فى أجرة الأيدى العاملة بلا شك زيادة فى إيراد صاحب الأرض نتيجة لزيادة الإنتاج وخفض نفقاته وازدياد القوة الشرائية لعدد كبير من السكان وبالتالى زيادة الاستهلاك تبعاً للقاعدة الاقتصادية وهى « إن احتفاظ أى سلعة بقيمتها يتوقف على مقدار استهلاكها » .

٧ — تنظيم إنتاج الأغذية : لا من ناحية الكمية الكافية منها وحسب بل ومن ناحية نوعها لأنه ظهر أن الأغذية الصالحة هى الغنية بالڤيتامينات المختلفة لأنها فضلا عن قيمتها الغذائية للانسان تمده بما يلزم لحفظ صحته فى مستوى عال يزيد من مقدرته على العمل ومقاومته للأمراض مثل الخضر والفاكهة والألبان واللحوم والبيض ولذلك سميت بالأغذية الواقية .

وإلى الآن لا توجد بمصر مزارع ذات استغلال خاص بهذه المنتوجات كمزارع الألبان وتربية الماشية وغير ذلك لأن الأرباح التى تنتج من مثل هذه المزارع أقل من مزارع الحاصلات الزراعية الأخرى كالقمح والذرة لعدم تناسب سعر المادة فى كلتا الحالتين . لذلك يجب أن تزاد أثمان هذه المنتوجات ولو بسن تشريع يحدد أسعارها بما يجعلها فى مستوى واحد مع الحاصلات المذكورة . وقد يستلزم الأمر سن تشريع آخر يحمى هذه المنتوجات من منافسة المستوردات الأجنبية .

ومع أن العناية وجهت إلى تربية الماشية وتحسين سلالاتها إلا أنه لم يعمل إلا القليل فى ناحية تغذيتها تغذية اقتصادية فى الوقت الذى يوجد بالبلاد الكثير

من المواد الثانوية والفضلات مما يجعل المجال واسعاً لإيجاد عليقة جافة مخلوطة مثل فضلات صناعة السكر ورجيع السكون وكسب بذرة القطن وغيرها من المواد الصالحة غذائياً واقتصادياً . لذلك يجب أن يلقى هذا الموضوع ما يستحقه من عناية ودراسة لأن نجاح تربية الماشية مرتبط به أشد الارتباط .

ويرتبط بموضوع تنظيم إنتاج الأغذية العمل على زيادة إنتاجنا من الأسماك لأنها ذات قيمة غذائية عالية وتساعد كثيراً على سد ما قد ينقصنا من إنتاج لحوم الماشية بسبب مزاحمة أنواع الحاصلات الزراعية الأخرى لها كما تقدم .

٨ — **تنظيم إنتاج الحاصلات الزراعية والخضر والفاكهة** : أى تنظيم إنتاج الثروة الزراعية وهو حجر الزاوية فى سياستنا الزراعية وأرى أن يكون ذلك فى الحدود الآتية :

الحاصلات الزراعية

(ا) بما أن محصولنا الرئيسى هو القطن وسيظل عاملا أساسياً فى كياننا الاقتصادى فيجب أن نستمر على زراعة الأصناف التى تجمع إلى وفرة الغلة تيلة ممتازة مثل صنف (الكرنك) أما الأصناف ذات التيلة الرفيعة مثل (الملكى) فيجب أن تقصر زراعتها على منطقتها المحدودة الملائمة لها بشمال الدلتا . أما الحد من زراعة القطن فى الوقت الحاضر فضرورة قضت بها ظروف الحرب لسد حاجة البلاد من الحبوب .

ومع أن بعضهم يبدى تخوفاً من مزاحمة الخيوط الصناعية لقطننا إلا أن الواقع للآن لا يسوغ هذا التخوف نظراً لما امتاز به من صفات بين الأقطان الأخرى علاوة على أن ما ننتجه لا يزيد على ٦٪ من محصول العالم .

وبالنسبة لبذرة القطن يجب أن نعصر منها أكبر كمية ممكنة للحصول على ما يلزم من زيت وكسب . وأهمية استعمال الأخير كسماد عضوى وغذاء للماشية لا تخفى على أحد .

(ب) أما الحبوب فيجب أن تكون سياستنا حيالها إنتاج ما يسد حاجة البلاد دون النظر إلى تصديرها لأن أسعار القمح فى الخارج لا تقبل مزاحمة من جانبنا . وقد وصلنا إلى بعض التحسين فى الحبوب إلا أنه لم يبلغ ما بلغه تحسين القطن ولا يزال مجال التحسين فى الحبوب كبيراً سواء من ناحية غلة الفدان أو الصنف .

ومع أن متوسط محصول الذرة لا بأس به إلا أنه ما زال قابلا للمزيد من التحسين . ويجب التوسع فى الإفادة من طريقة زراعة « الهجن » لأنها تؤدى إلى زيادة فى المحصول تبلغ ٢٠٪ فى المتوسط .

أما الأرز فمن أهم الأغذية وأرخصها فى مصر . ويجب أن نعمل على إيجاد أصناف منه وافرة المحصول وتتحمل فى نفس الوقت الجفاف النسبى كما يتحمله القمح والشعير مثلا . وبذلك نتغلب على صعوبة الاحتياجات المائية لهذا المحصول . فإذا حققنا هذا الهدف فلا يوجد حينئذ ما يمنع من إدخال الأرز فى الدورة الزراعية كمحصول رئيسى حتى فى الأراضى الجيدة فتكون لنا منه مع توافر الصرف فائدة مزدوجة هى توفير غذاء أساسى رخيص مع المحافظة على خصب التربة بخفض مستوى مائها الجوفى .

(جـ) وبما أن الحاصلات البقولية من أهم الأغذية للإنسان والحيوان فضلا عن قيمتها السمادية للأرض فيجب التوسع فى زراعتها مع زراعة ما يلزم من نباتات العلف الأخضر لسد طلبات الماشية صيفاً .

(د) أما حاصلات الألياف من الكتان والتيل فيجب التوسع فى زراعتها لتغطية ما يستورد الآن من أقمشتها ولتوسيع نطاق الصناعات الزراعية الكبيرة التى توجد عملا مستمراً لكثير من الأيدى العاملة .

الخضر والفاكهة

يجب أن تنطوى سياستنا على إنتاج المقادير اللازمة منها لاستهلاك الشعب بأثمان رخيصة . وأمامنا فرصة لتحقيق ذلك وفى نفس الوقت تجنبنا أى خسارة

وهى تصدير ما يزيد عن حاجتنا منها لأوروبا فى زمن الشتاء حينما تكون أسواقها فى أشد الحاجة إليها .

(ا) وللموالح فضلا عن قيمتها الغذائية والصحية مجال واسع فى ميدان الصناعات الزراعية . ويجب التوسع فى زراعتها بالصعيد فيما يلى أسيوط جنوباً حيث يجود محصولها وتقل نفقات إنتاجها بسبب عدم تعرضها للإصابة بالحشرة القشرية ولتبكيرها فى النضج فى تلك المنطقة .

(ب) أما الحلويات من عنب وخوخ ومشمش وبرقوق ومانجو فيجب أن تقوم سياستنا حيالها على سد حاجة الاستهلاك المحلى بأثمان رخيصة وتموين الصناعات الزراعية بحاجتها منها .

(ج) والبلح من أقدم وأهم أنواع الفاكهة الرخيصة فى مصر . ويلزم التوسع فى زراعة النوع المعروف باسم « سيوى » فى الوجه القبلى . وتنجح زراعة البلح فى جميع الأراضى . ويمكن تعبئة الأصناف الجافة منه للتصدير .

(د) وللأشجار الخشبية أهمية لا تخفى لسد حاجة البلاد من المصنوعات الخشبية . ومع أن الأراضى المصرية بوجه عام مرتفعة القيمة إلا أن ذلك لا يمنع استغلال جوانب الطرق الرئيسية وجسور الترع والمصارف العمومية فى زراعة الأشجار الخشبية مما يوفر على البلاد كثيراً من الأموال التى تنفقها ثمناً للأخشاب المستوردة . ويمكن كذلك غرس بعض الغابات فى الأراضى الرخيصة بالمناطق الواقعة فى أطراف الوادى .

٩ — **تنظيم وتيسير وسائل تمويل الفلاح** : وذلك بضمان موارد كافية من الاعتمادات المالية للشئون الزراعية بواسطة هيئات التسليف الخاصة أو الجمعيات التعاونية . وأن يكون سعر الفائدة أقل ما يمكن وأن تكون شروط التسليف فى مصلحة المقترضين ما أمكن وخصوصاً صغار الزراع .

١٠ — **تخفيف نفقات الانتاج ونفقات التوزيع والتسويق** : بتعميم الهيئات

التعاونية لمختلف الأغراض . وإذا كان النظام التعاونى لازماً فى البلاد التى سبقتنا بمراحل فى ميادين العلم والثروة والاقتصاد فإنه ولا شك من ضروريات الحياة فى بلادنا إذا أردنا أن ننهض بنظامنا الزراعى والاقتصادى بل والاجتماعى . وقد أخذت الحكومة تنهض بالتعاون فعدلت قانونه ودعمته بالمقومات المادية والأدبية التى تكفل له اطراد التقدم والاستقرار . والأساس الذى يحقق كثيراً من هذه الأغراض هو إنشاء بنك مركزى تعاونى يمد الجمعيات التعاونية على اختلاف أغراضها بما يلزمها من الأموال والمساعدات والضمانات المالية وسيكون لانتشار الجمعيات التعاونية واطراد تقدمها أثر كبير فى تنظيم تسويق وتوزيع المنتوجات الزراعية مما يؤدى إلى خفض نفقات المعيشة وما يستتبعه من زيادة الاستهلاك وانتشار الرواج .

وختم حضرة صاحب العزة حسين عنان بك حديثه بقوله :

إن لمصر شهرة زراعية من أقدم عصور التاريخ فقد اختصها الله بكثير من النعم التى سوغت هذه الشهرة من نيل فياض ومناخ معتدل وتربة خصبة وفلاح صبور متعلق بأرضه . على أنها خاضعة لما يعتور هذه المزايا من عوامل طبيعية تحد من إنتاجها إلى أن قيض الله لها باعث نهضتها الحديثة ساكن الجنان محمد على باشا الكبير رأس الأسرة العلوية الكريمة فأنشأ القناطر الخيرية لإحكام شئون الرى وأدخل زراعة القطن فكان ثروة مصر وعمادها إلى الآن . ثم جاء المغفور له الملك فؤاد الأول فشجع الدراسة والبحث فى جميع نواحى النشاط بما كان له أثر ملموس فى تقدم الزراعة وها نحن نرى مولانا الملك الصالح المحبوب فاروق الأول يتتبع خطوات أسلافه العظام فى النهوض بكل ما يعلى شأن الوطن فى جميع المرافق الحيوية حقق الله آمالنا فى نهضة مصر ورخائها فى ظل جلالة الفاروق حفظه الله وسدد خطاه .

. . .

(والفلاحة) إذ تقدم الشكر لحضرة صاحب العزة حسين عنان بك على ما اختصها به من نشر هذا الحديث القيم بل البرنامج العملى نرجو لعزته التوفيق فى تنفيذه بما يحقق الآمال المعقودة عليه من سعادة مصر ورخائها .